

## أهمية الإيرادات الضريبية غير النفطية وأثرها على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2008م)

إبراهيم مصطفى هويدي\*  
الحسين الهادي عبد الله\*\*

### مستخلص البحث:

تمثل الإيرادات غير النفطية وأهمها التحصيلات الضريبية المتنوعة أهمية كبيرة في معظم دول العالم ومن بينها ليبيا، وذلك لما لها من أثار على الميزانية العامة وما تمثله من أداء لتنظيم المسار المالي للدولة، وقام الباحثان بتصميم نموذج يبين العلاقة بين الاستهلاك العام كمتغير تابع من ناحية وذلك لما يشكله الاستهلاك بصفه عامة من أهمية قصوى في الاقتصاد الليبي، والمتغيرات المستقلة وهي الناتج المحلي الإجمالي، والتحصيلات الضريبية وحجم السكان في ليبيا من ناحية أخرى، تم التوصل الي بعض النتائج أهمها أن المتغيرات المستقلة للنموذج لها تأثير مهم في الاستهلاك العام في ليبيا.

### أولاً: مقدمة:

تعتبر الضرائب أهم الإيرادات غير النفطية في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة كما أنها تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية تستخدمها أغلب دول العالم في توجيه النشاط الاقتصادي، حيث تعد الضرائب من الإيرادات الدورية والمنظمة التي تدخل خزينة الدولة وتساهم في تمويل نفقاتها العامة، وتمثل سيطرة الإيرادات النفطية على إيرادات الميزانية العامة في ليبيا مظهراً من مظاهر ضعف الحكومة ويتجسد ذلك في ضعف إدارة الضرائب في الدولة وطرق جبايتها، ويبقى نمو الإيرادات غير

\*- محاضر مساعد بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية

ibrahimhwidi@gmail.com

\*\*- أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية

Alhoussin.alhadi@gmail.com

النفطية وتنويع مصادرها التحدي الرئيسي التي تواجه الدولة الليبية الحديثة، كما نعلم إن الضرائب أصبحت تدخل في جميع سياسات الدول المعاصرة، ووضع لها القواعد والأسس التي من شأنها ضمان الانسجام بين جميع القطاعات ومن بينها الإيرادات باعتبارها الوسيلة التي نعبر من خلالها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة التي تفتح الطريق نحو ازدهار المجتمع جيلا بعد جيل وتهدف دراسة الإيرادات غير النفطية المتمثلة في التحصيلات الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والحد من النشاطات غير المشروعة في المجالات كافة عن طريق مكافحة التهرب الضريبي المحلي والدولي، والمشاركة في تحفيز ودعم البيئة الخاصة بالإعمال الاستثمارية، وأيضاً دعم كافة الموارد المالية الخاصة بخزينة الدولة. وتطوير وتحسين الأداء الخاص بالمؤسسات لذلك تشكل تحقيق الإيرادات غير النفطية حلقة مهمة من حلقات إتمام عمليات انسياب تمويل الخزينة العامة للدولة باعتبارها المرحلة الأخيرة من عمليات السياسة المالية. وعليه سوف نقسم البحث إلى خمس أجزاء رئيسية نحاول فيها تناول موضوع الإيرادات غير النفطية بشكل نظري أما الجزء الأخير سوف نركز فيه على التحليلات الإحصائية والقياسية للوصول إلى أهداف البحث بشكل تجريدي وواضح.

### ثانياً: الاطار النظري للبحث:

- 1- **هدف البحث:** يهدف البحث إلى التعرف على الإيرادات غير النفطية المتمثلة في التحصيلات الضريبية والأوعية الأساسية المكونة لها وتأثيراتها على حجم الاستهلاك العام باعتباره الموجه الأساسي لجميع قطاعات الدولة.
- 2- **مشكلة البحث:** تتلخص مشكلة البحث في ما مدى جدوى التحصيلات الضريبية وأثرها على الاستهلاك العام باعتبار الاستهلاك المؤثر الرئيسي في الناتج المحلي الاجمالي وذلك للخروج من اقتصاد أحادي القطاع معتمد على النفط إلى اقتصاد متعدد

الإيرادات. لذلك فإن مشكلة البحث تتلخص في التساؤل التالي: هل هناك علاقة بين التحصيلات الضريبية والاستهلاك العام في ليبيا.

**3- فرضية البحث:** يوجد أثر للمتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، التحصيلات الضريبية، حجم السكان) على الاستهلاك العام وينبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- يوجد أثر معنوي للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العام.

ب- يوجد أثر معنوي عكسي للتحصيلات الضريبية على الاستهلاك العام.

ج- يوجد أثر معنوي لحجم السكان على الاستهلاك العام.

**4- أهمية البحث:** يستمد البحث أهميته من مجموعة من العوامل على الصعيد الإقليمي والدولي في العديد من التغيرات المؤثرة على حجم التحصيلات الضريبية، فقد أدى تطبيق بعض السياسات الضريبية مثل إلغاء وتخفيض بعض الرسوم الجمركية إلى زيادة الدخل القومي وإكساب الاقتصاد القدرة التنافسية وتحقيق فائض للمنتج.

**5- منهجية البحث:** لقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الربط والتفسير وكذلك المنهج الكمي باستخدام نموذج قياسي للوصول إلى الاستنتاجات من شأنها تدعيم نتائج البحث، ولقد اخترنا الفترة والسلسلة الزمنية والتوقف عند عام 2008م وذلك لأن هذه الفترة غطت حوالي ثلاثة عقود من تاريخ الاقتصاد الليبي والتي شهدت العديد من الأحداث الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.

**6- طرق جمع البيانات:** اعتمد الباحثان على بعض الدراسات السابقة والمراجع التي تهتم بالرسوم الجمركية في ليبيا بوجه عام والإحصائيات الذي يصدرها مصرف ليبيا المركزي، فهي المصادر الرئيسية لهذا البحث.

## ثالثاً: الدراسات السابقة:

1- دراسة د. جمعة، صلاح الدين، سنة 2014م:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الإيرادات العامة بشقيها النفطي وغير النفطي ودراسة مدي تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

- إن الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي بشقيها النفطي وغير النفطي لها الدور الفعال في التأثير على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي مما يبرز دورها في تنمية الاقتصاد الليبي.

- وجود علاقة طردية وقوية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات الحاصلة في الإيرادات النفطية وغير النفطية.

- إن معامل التحديد في الدالة القياسية يوضح 83% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط تعزي إلي التغيرات النفطية وغير النفطية، في حين 34% فقط من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي عوامل خارج النموذج.

2- دراسة د. مسمي، دلال عيسي موسي، سنة 2006م:

تهدف الدراسة إلى التعرف على السياسات الضريبية المطبقة في الأراضي الفلسطينية من خلال دراسة النظام الضريبي الفلسطيني والتعرف على دور هذه السياسات في إحراز تنمية اقتصادية حقيقية في ظل الظروف المالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني ومدى ملائمتها للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين. وقد توصلت الدراسة إلي النتائج أهمها:

- إن حصيلة ضريبة الدخل في الإيرادات المحلية منخفضة نسبياً حيث وصلت في عام 2001م إلي 16% وهذه النسبة تعتبر منخفضة إذا ما قورنت مع الدول المتقدمة والتي تعتمد على الضرائب المباشرة بشكل أساسي، وان نسبة مساهمة الناتج ككل

منخفضة ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل أساسي في تمويل الموازنة العامة والإنفاق العام.

- لا يوجد في فلسطين مقياس واضح للعدالة الضريبية بسبب التهرب الواسع من دفع الضرائب وخاصة المكلفين ذوي الدخل المرتفع ويرجع ذلك إلي ضعف القضاء الفلسطيني في تنفيذ العقوبات المقررة.

- إن تقييم السياسة الضريبية الفلسطينية يتم بمعزل عن الأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة في الأراضي الفلسطينية.

- تلعب الإعفاءات الضريبية دورا هاما في تحقيق الأهداف الاقتصادية إذ تعمل على زيادة دخل الفرد وبالتالي زيادة الادخار وزيادة الاستهلاك حيث يقيد الاستهلاك الادخار.

- تساهم الضرائب غير المباشرة في تمويل الإيرادات العامة أكبر من مساهمة الضرائب المباشرة.

3- دراسة أ. خلاط، سراج محمد، سنة 2013م:

تهدف الدراسة إلي استعراض خصائص الاقتصاد الليبي والتعرف على ملامح النظام الضريبي الليبي للفترة من 1990 الي 2010م ومحاولة تقويم نقاط الضعف والقوة التي مرت بها الضرائب في النظام الضريبي للوصول إلي نظام ضريبي جيد في ليبيا. وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

- هناك ارتفاع في معدلات الضرائب في الاقتصاد الليبي التي تؤثر سلبا في حصيله الإيرادات الضريبية وعلى مساهمة الضرائب في تمويل الميزانية العامة، وذلك لان الموليين سيحاولون التهرب من دفع الضرائب بسبب ارتفاع معدلاتها.

- أفقدت السياسة الاقتصادية والسياسة الضريبية خصوصيتها وهي احدي وسائل التوجه والإشراف على التنمية المكانية بين مشاريع الريف والحضر.

4- دراسة، تركي، محمد إبراهيم عبدالسلام، سنة 1980م:

تهدف الدراسة إن الطاقة الضريبية تحدد بالعديد من العوامل وهي متوسط دخل الفرد ومساهمة القطاع الزراعي والصناعي ومعدلات النمو السكاني. ومن النتائج التي توصلت إليها كانت كالتالي:

• إن الطاقة الضريبية مفهوم نسبي يتعلق بالقدر الواجب استقطاعه من الدخل الفردي و القومي.

• أهمية قياس الطاقة الضريبية وذلك من خلال الدخل الخاضع للضريبة.

• إن هناك بعض المؤشرات السالبة من الطاقة الضريبية والتي لو أمكن التغلب عليها لأدي ذلك إلي زيادة الطاقة الضريبية في جمهورية مصر العربية 100% من الطاقة الضريبية الحالية ومن المشاكل التي تواجه الطاقة الضريبية هي مشكلة الفاقد الضريبي ومشكلة النمو الضريبي ومشكلة التأخر الضريبي.

5- دراسة، هنيدي، جمال محمد، سنة 2006م:

وقد توصلت الدراسة إلي نتائج أهمها هي إن أهم موارد الطاقة الضريبية في ليبيا هي الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستثماري والودائع الادخارية ومن خلال الاختبارات الإحصائية إن العوامل الثلاثة السابقة تفسر حوالي 95% من المتغيرات المشاهدة في حصيلة الضرائب الليبية، وإن العوامل الأخرى غير الداخلة في الدالة لا تفسر سوى 5% من المتغيرات المشاهدة في الحصيلة الضريبية في ليبيا وإن العوامل السابقة تعتبر عوامل استراتيجية ورئيسية في تحديد حصيلة الضرائب في ليبيا.

6- دراسة، المجبري، فتحي عبدالحفيظ، سنة 2003م:

تهدف هذه الدراسة إلي تقييم الجهد الضريبي في ليبيا وذلك باستخدام اسلوب مشابه للأسلوب المستخدم في صندوق النقد الدولي، حيث استخدمت عينة من 65 بلداً نامياً بما فيها ليبيا ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن الاقتصاد الليبي يبذل

جهداً ضريبياً أكبر من المتوقع منه وفقاً للطاقة الضريبية، وإن الزيادة في الضرائب في الأجل القصير سوف تترافق مع تضحية اجتماعية كبيرة، أما في الأجل الطويل فيمكن زيادة نسبة الضرائب إذا ما اتخذت إجراءات من شأنها زيادة نسبة الواردات. دراسة، د. فياض، محمد خليل، سنة 2003م:

تهدف الدراسة الي القيام بدراسة اقتصادية قياسية للكشف عن العلاقة بين إيرادات الضرائب والعوامل المحددة لها ومن نتائج الدراسة أن الضرائب غير المباشرة تعتبر أكثر فعالية كأداة لزيادة حصيللة الضرائب وبالتالي زيادة إيرادات الميزانية العامة لتمويل النفقات العامة.

8- دراسة، عبدالمجيد، سابق عبدالله، سنة 2011م:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مجموعة العوامل المؤثرة علي الحصيللة الضريبية في السودان في ضوء تدنى الإيرادات الضريبية بالنسبة للاحتياجات المالية للسودان.

وتوصلت الدراسة إلي ضرورة إحداث تغيرات ضريبية من فترة إلي أخرى في هيكل التشريع الضريبي يتناسب مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بنية الاقتصاد السوداني، وبعد تقييم العوامل المؤثرة في هذه الحصيللة أوضحت الدراسة أن قلة الوعي الضريبي وضعف الادارة الضريبية السودانية وانخفاض سعر العمل وراء الإيرادات الضريبية.

9- أوجه اختلاف وتشابه الدراسة مع الدراسات السابقة:

ركزت دراسة د. تركي علي الطاقة الضريبية والعوامل المؤثرة فيها مثل الدخل الفردي والقطاع الزراعي والصناعي في حين ركز البحث على الإيرادات غير النفطية والأوعية الأساسية المكونة لهذه الإيرادات مثل حجم الاستهلاك العام، في حين أثبتت دراسة د. فياض أن الضرائب غير المباشرة ذات فعالية كبيرة للتأثير في

حصيلة الضرائب وقد استخدم الناتج المحلي الاجمالي كمتغير مستقل التي تتشابه مع دراستنا، وإن العديد من الدراسات اتفقت على أن الضرائب غير المباشرة تعتبر الممول الرئيسي للخزانة العامة وقد اختلفت الدراسات في استخدامات مؤشرات الضرائب واتفقت في العديد من الاهداف التي توصلت اليها معظم الدراسات السابقة.

#### رابعاً: مفاهيم وحقائق:

##### 1- الإيرادات العامة مفهومها ومصادرها:

أ- مفهوم الإيرادات العامة: الإيرادات العامة هي المصدر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل إشباع الحاجات العامة، ونتيجة لتطور دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ألزم الدولة بالتوسع في النفقات العامة الأمر الذي تطلب التوسع في حجم الإيرادات العامة والتي تعدد أنواعها وأغراضها. (د. طاقة، د. العزاوي، سنة، 1994م: ص75)، ولقد تعددت في العصر الحديث مصادر الإيرادات العامة واختلفت طبيعتها تبعاً لنوع الخدمة العامة التي تقوم بها الدولة والهدف منها، ويعرض الفكر المالي الحديث العديد من المحاولات لتقسيم الإيرادات العامة على أساس التمييز بين أنواعها المختلفة إلى أقسام يضم كل منها الموارد المتحدة في الطبيعة والخصائص، (أ. د. المهاني، سنة 2013م: ص 42) حيث أن بعض هذه الإيرادات ذات صفة دورية كالضرائب والرسوم والبعض الآخر قد تلجأ إليها الدولة في أوقات معينة كالقروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

ب- مصادر الإيرادات العامة: على الرغم من تعدد مصادر الإيرادات العامة واختلافها من دولة إلى أخرى إلا أنه يمكن حصرها فيما يلي:

1. إيرادات الدولة من أملاكها "الدومين": ويقصد به جميع الأملاك والأموال التي تمتلكها الدولة والتي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام ومن أمثلة ذلك الطرق والحدائق العامة والأماكن الأثرية، (د سلوم، سنة 1996م: ص28)، كذلك

تعتبر الدوائر الحكومية من الدومين العام لأنها مخصصة للنفع العام وليس هدف الدولة من استغلال الدومين العام تحقيق الأرباح. أما الأملاك الخاصة أي الدومين الخاص وهي الاملاك التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص وتهدف إلي تحقيق الربح مثل آبار النفط والأراضي الزراعية ومختلف المشاريع الصناعية والتجارية حيث يمكن تقسيم الدومين الخاص إلي الدومين الزراعي والعقاري ويتكون من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمحاجر والأحياء السكنية ويشمل أيضا الدومين التجاري والصناعي ويقصد به مختلف المشاريع الصناعية والتجارية التي تمتلكها الدولة حيث تشكل حصة بيع منتجاتها جانبا من الإيرادات العامة للدولة. ويضاف إلي أنواع الدومين السابقة الدومين المالي الذي يعد من أحدث أنواع الدومين الخاص وهو ما تمتلكه الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات وفوائد القروض.

2. الضرائب: تمثل الضرائب في العصر الحديث أهم أنواع الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة، واستخدامها كأداة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تعمل على توجيه الاستثمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، كما تعرف الضريبة على أنها مبلغ من المال تقتطعه الحكومة من الأفراد جبرا وبصفة نهائية دون مقابل مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة، وللضرائب العديد من القواعد الأساسية نذكر منها قاعدة العدالة وتعني توزيع أعباء الضرائب بين أفراد المجتمع وفقا لمقدرتهم التكليفية وإعفاء أصحاب الدخل المنخفضة من أداء الضريبة، وأيضا للضرائب قواعد أخرى منها الملازمة وهي يجب جباية الضرائب في وقت مناسب بما يتلاءم مع ظروف المكلف، وأيضا قاعدة اليقين وتعني الوضوح بحيث يجب إن تكون الضريبة واضحة حتى يقتنع بها المكلف ويقوم بدفعها وأخيراً قاعدة الاقتصاد وهي المقصود بها إن تتم جباية الضرائب بأقل تكاليف ممكنة.

3. الرسوم: تعتبر الرسوم من الإيرادات العامة التي تدخل خزينة الدولة بصفة قد تكون دورية ومنتظمة حيث تستخدم حصيلتها في تحقيق المنافع العامة ويعرف الرسم بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص مقترن بنفع عام يعود على المجتمع ككل.

4. القروض العامة: القرض العام هو حصول الدولة على أموال من الغير سوى كان ذلك في الداخل أو الخارج، مع التعهد بردها مع فوائدها في وقت أجل، (د. حسين، سنة 1992م: ص155)

5. الإصدار النقدي الجديد: وهو قيام الدولة بإصدار نقدي جديد خلال فترة زمنية تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد القومي خلال نفس الفترة، وغالبا ما يتبع هذا المصدر ارتفاع في المستوي العام للأسعار وحدوث التضخم.

## 2- تقسيمات الضريبة وطرق تحصيلها:

إن الضريبة بشكل عام إما إن تفرض على عوائد عناصر الإنتاج أو تفرض على تدفق الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وذلك يتطلب من الدولة أن تختار من القواعد الفنية للضرائب ما يناسبها للاستقطاع الضريبي وذلك بما يتفق مع الأهداف الأساسية للضريبة ويمكن تقسيم الضرائب على النحو التالي:

• الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال: الضريبة على الأشخاص هي الضريبة التي تتخذ من الشخص نفسه وعاء لها فالشخص الطبيعي في ظل هذه الضريبة هو المادة الخاضعة للضريبة بغض النظر عما يمتلكه من أموال حتى أنها سميت بضريبة الرؤوس، أما الضريبة على الأموال هو إن يكون المال سواء ثروة أو دخل هو المادة الخاضعة للضريبة وبذلك أصبحت الأموال في الاقتصاديات الحديثة هي أساس فرض الضريبة.

• الضريبة الوحيدة والمتعددة: وهي أن تعتمد الدولة في إيراداتها على ضريبة وحيدة إذ تقوم الدولة بفرض ضريبة رئيسية تمثل الأهمية النسبية لحصيلة إيراداتها، إما نظام الضرائب المتعددة وهو ما تأخذ به النظم الضريبية الحديثة فهي تقوم على تنوع الضريبة وتعدد الأوعية الضريبية منها الضرائب على دخول الأفراد والضرائب على الأعمال.

• الضرائب المباشرة وغير المباشرة: يمكن تقسيم الضرائب بشكل عام إلي نوعين رئيسيين هما الضرائب المباشرة وغير المباشرة فمثلا أنواع الضرائب المباشرة المعمول بها في ليبيا هي ضريبة دخل العقارات حيث تنص المادة 41 من قانون الضرائب تسري الضريبة على دخل الناتج من استثمار العقارات أيا كانت طريقة استثمارها، وضريبة الدخل الزراعي وهي ضريبة تسري على الدخل الصافي من الاستغلال الزراعي للأراضي الزراعية سواء كانت مشجرة أو غير مشجرة، وأيضا الضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف والضريبة على دخول المهن الحرة المهن الحرة أساسها الرئيسي هو عنصر الإنتاج العمل الفكري أو العضلي، والضريبة على الأجور والمرتببات وما في حكمها حيث تفرض هذه الضريبة على الدخل الناتجة عن القيام بوظيفة أو بخدمة سواء كانت دائمة أو بصورة مؤقتة، الضريبة على دخول الأجانب المقيمين في ليبيا، والضريبة الأخرى هي ضريبة الجهاد تفرض هذه الضريبة على كافة الأجور والمرتببات وما في حكمها. أما الضرائب غير المباشرة في ليبيا وهي الضرائب الجمركية وينظمها في ليبيا قانون الجمارك رقم 67 لعام 1972م وأيضا ضريبة الإنتاج على المشروبات الغازية وأيضا ضريبة الملح والتبغ، وضريبة الملاهي والدمغة. (د عجام، سنة 1997م: ص 203). أما طرق تحصيلها فهي كالتالي:

- الوفاء المباشر: أي يقوم المكلف بسداد المستحقة مباشرة إلى الإدارة المالية من واقع الإقرار الذي يقدمه عن دخله أو ثروته.
- الأقساط المقدمة: بحيث يسدد المكلف بدفع الضريبة أقساط دورية خلال السنة المالية طبقاً للإقرار الذي يقدمه عن دخله على إن تتم التسوية النهائية للضريبة في نهاية السنة المالية.
- الحجز عند المنبع: قد تلجأ الإدارة الضريبية عند تحصيل بعض الضرائب إلى طريقة الحجز عند المنبع.

### 3- الأوعية الضريبية في الاقتصاد الليبي:

- بالنسبة للأوعية الضرائب المباشرة فهي ضرائب دخلية أي تتصب على الدخل عند تولده فقد تم الإشارة إليها في الجزء السابق أما أوعية الضرائب غير المباشرة فهي ضرائب سلعية وتختص بالضرائب الجمركية وهي كالتالي:
- دراسة أوعية وربط التعريف الجمركية في الاقتصاد الليبي:
- أوعية التعريف الجمركية في ليبيا:

أوعية الضرائب الجمركية العادية وحتى نستطيع التعرف على وعاء الضرائب الجمركية العادية التي تفرض على الواردات وذلك بتحديد العناصر الأساسية حسب كل نوع ضريبية.

1. وعاء الضريبة القيمة: إن الضرائب القيمة تمثل نسبة مئوية من قيمة السلعة مثال ذلك 10%، 15% و 20%، والمقصود بقيمة السلعة هذا القيمة المحددة للأغراض الجمركية وفقاً ما ينص عليه التشريع الجمركي لكل دولة، وقد نصت الفقرة (أ) من المادة (33) من القانون الجمارك الليبي رقم (67) لسنة 1972م المعدل بقانون (10) لسنة 1981م العناصر المحددة للقيمة الجمركية ووعاء الضريبة القيمة (د. افليفة، 1997م: ص 34- 66) كالتالي:

- الثمن: ويشترط في تحديد الثمن مراعاة الأساس الزمني ويتحدد الثمن بما تساويه البضاعة في تاريخ تسجيل الإقرار الجمركي.
- الاستقلالية: المقصود من ذلك أن يتم تحديد الثمن بافتراض أن البيع قد تم في سوق منافسة حرة.
- التكاليف والنفقات: تدخل التكاليف والنفقات مثل أجور النقل والشحن والتأمين والعمولة والسمسرة وغيرها حتى ميناء التفريغ ضمن قيمة البضاعة للأغراض الجمركية ووعاء الضريبة الجمركية العادية.
2. وعاء الضريبة النوعية: ويقصد بالضريبة الجمركية النوعية فرض مبلغ مالي على الوزن مثل الطن والكيلو جرام أو حجم اللتر أو البرميل أو كمية مثل عدد معين من وحدات السلعة، إن نوع السلعة تعتبر أساساً هاماً من أسس تحديد القيمة للأغراض الجمارك التي تعتبر وعاء الضريبة القيمية.
3. وعاء الضريبة المشتركة: يقصد بالضريبة الجمركية المشتركة، الضريبة التي تشمل فئتها على شقين أحدهما الضريبة القيمية والثاني الضريبة النوعية.
4. وعاء الضريبة العينية: أمر القانون الجمارك الليبي رقم (67) لسنة 1972م، والمعدل بالقانون رقم (10) لسنة 1981م، بالنص المادة (20) الضريبة العينية، وتختلف الضريبة العينية عن كل من الضريبة القيمية والنوعية والمشاركة في أنها لم ترد في جدول التعريف الجمركية مثل الثلاثة الأنواع الأخرى، كما أنها تجبى عينا في الوقت الذي تجبى فيه الأنواع الثلاثة الأخرى نقداً أو بصكوك مصدقة.
5. أوعية الضرائب الجمركية الخاصة: وعاء الضرائب الجمركية الخاصة يتم تحديده بموجب القرار الخاص بفرض كل ضريبة وغالباً ماتكون قيمة البضاعة للأغراض الجمركية، وإن فرض الضرائب الخاصة يتم بموجب قواعد قانونية استثنائية أو طارئة وتعلق بسلعة معينة.

6. أوعية الضرائب الجمركية الإضافية: لقد طبقت بعض الدول الضرائب الإضافية وتسمي في بعض الأحيان بالضرائب والرسوم الملحقة بالضرائب الجمركية مثل الهند، ومصر، وليبيا، وأجاز قانون الجمارك الليبي رقم (67) لسنة 1972م فرض نوع معين من هذه الضرائب إلا أنه لم يطبق فعليا حتى الآن وذلك بأن جاء في الفقرة الثالثة من المادة (9) جواز إصدار قرار من وزارة الخزانة بفرض ضريبة إضافية لا تتجاوز 5% من الضريبة الجمركية المستحقة على بعض البضائع. (د. أليفلة، 1997م: ص 108)

#### 4- ربط الضرائب الجمركية في ليبيا:

تنظم هذه الضرائب في ليبيا قانون الجمارك رقم (67) لسنة 1972م، ويحتوي على (110) مادة ولكن في هذه العجالة سوف نكتفي بأحكام المادتين (8،9) من قانون الجمارك.

- مادة (8): تخضع البضائع التي تدخل أراضي ليبيا بضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية وأيضا الرسوم الأخرى المقررة، وذلك إلا ما يستثني بنص خاص، أما البضائع التي تخرج من أراضي ليبيا فلا تخضع للضرائب الجمركية والرسوم الأخرى، إلا ماورد بشأنها نص خاص، وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة استيراد البضاعة أو تصديرها عن طريق إدارة الجمارك.

- مادة (9): مع مراعاة هذا القانون تجبي الضرائب المنصوص عليها في التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة إلي ليبيا، والمصدرة منها (د. أبوزريدة، 1985م: ص 62-63) ويجوز أن تعدل التعريفات أو تستبدل بقرار من وزارة الخزانة كما يجوز منحها وضع ضرائب إضافية لا يتجاوز 5% من الضرائب الجمركية المستحقة على بعض البضائع وتخصص حصيلتها للأغراض التي يصدر بتحديدتها قرار من

مجلس الوزراء أو إلغاؤها تماماً للأغراض يصدر بموجبها قرار خاص من رئاسة الوزراء، وعلى هذا الأساس فقد أُسْتُتِيت جميع الواردات من الآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها، الخاصة لبعض المشاريع الاستراتيجية والتنمية من الضرائب الجمركية. (راجع: قانون الجمارك رقم: (67)، 1972م: المادة (9)).

### 5- آثار الضرائب على الاقتصاد الليبي:

لاشك بأن للضرائب انعكاسات متعددة على مستوى الإنتاج والدخل وذلك لتأثيراتها التراكمية المضاعفة على حجم العمالة وحجم الإنفاق والادخار الخاص إن فرض ضرائب على الأجور والمرتبات قد يؤدي إلي زيادة ساعات العمل أو نقص عرض العمل كما أن ضرائب الدخل تؤثر على حجم الأنفاق الخاص والمدخرات وهذه تتوقف على التركيب الطبقي للمجتمع وبالتالي فإن التأثير سيكون مضاعفاً على حجم العمل والإنفاق والاستهلاك والاستثمار. (د عجام، د.سعود سنة 2004م: ص 260).

1. أثر الضريبة على الاستهلاك والادخار: من المعروف أن دخل الفرد يتوزع بين الاستهلاك والادخار والاستثمار فإذا ما فرضت ضريبة على دخل الفرد فإنه يعيد النظر في استعمالات دخله فبالنسبة لذلك الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك يتوقف أثر فرض الضريبة على الدخل على نوع الطبقة التي ينتمي لها الفرد فإذا كان الفرد من طبقة غنية فإن دفع الضريبة سيكون من ذلك الجزء المخصص للادخار لأن الأغنياء غالباً لا يتنازلوا عن مستوى معيشتهم وبذلك ستؤدي إلي نقص الادخار وبقاء الاستهلاك على مستواه، وإذا كان من طبقة متوسطة إذ سيقبل استهلاك السلع الكمالية ويقتصر الاستهلاك على السلع الضرورية. أما إذا كان ينتمي إلي طبقة فقيرة فإن الضريبة تدفع على حساب نقص الاستهلاك ولا يخصص أي جزء للادخار.

2. أثر الضريبة على الإنتاج: تؤثر الضرائب على الإنتاج من خلال تأثيرها على كمية ونوع المعروض من ساعات العمل وحجم الاستهلاك تؤثر الضريبة على دخل العمل وعوامل الإنتاج القومي فضريبة دخل العمل قد تسبب إجمام بعض الأفراد على مزاوله بعض الأعمال التي ترفع الضريبة على دخلها وبشكل عام تؤدي الضريبة إلى زيادة نفقة إنتاج السلعة تؤدي إلى رفع الأسعار وقد لا تؤثر الضريبة على نفقات إنتاج السلعة ولا على كمية الإنتاج وخاصة عندما تنفق الدولة التحصيلات الضريبية على الصناعات الاستثمارية.

3. أثر الضريبة على دخل العمل وساعات العمل: يوزع الفرد عادة وقته بين ساعات العمل وساعات الراحة فلو فرضت ضريبة بنسبة معينة على دخل العمل يعني ذلك إن عائد العمل قد انخفض بنفس نسبة الضريبة وبالتالي تصبح أوقات الراحة أكثر جاذبية فيدفعه ذلك إلى إنقاص ساعات العمل وزيادة ساعات الراحة وهذه العملية التبادلية بين أوقات الراحة وأوقات العمل تسمى بالأثر الإحلالي.

4. أثر الضريبة على نشاط القطاع الخاص الاستثماري: في الزمن الراهن ازداد الاتجاه نحو إفساح المجال نحو القطاع الخاص ليقوم بدور واسع في عملية التنمية، وأصبح بإمكان الدولة التدخل بأسلوب غير مباشر لتوجيه أنشطة القطاع الخاص نحو نشاطات تخدم الاقتصاد القومي فتقوم الدولة أما بتخفيض الضرائب على الأنشطة المرغوب فيها أو رفع الضريبة على الأنشطة غير المرغوب فيها، وقد تقرر الدولة إعفاءات على بعض الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية من الضريبة لمدة عشرة سنوات تبدأ من تاريخ نفاذ قانون الضريبة رقم 64 لسنة 1973م فأستهدف التشجيع على ممارسة مثل هذه الأنشطة باجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات إليها. ولقد أعفى المشرع الليبي المصانع من الضريبة على الأملاك تشجيعا للاستثمارات في مجال الصناعة وأعفى الفنادق والمطاعم من الضريبة وأعفى دخل المهن الحرة لمدة

سنتين أوليتين من الضريبة طبقا للمادة 66 من قانون ضريبة الدخل رقم 64 لسنة 1973 المعدل. (د بربوني، سنة 1999م: ص 118).

#### 6- أهمية تحديد الطاقة الضريبية في دعم الإيرادات العامة في ليبيا:

تعتبر الضريبة أهم عنصر لما يسمى بالطاقة المالية للاقتصاد القومي والتي تشير إلي قدرة تيار الإيرادات العامة على تغذية النفقات العامة التي يستلزم نشاط الدولة، وفي ظل ظاهرة تزايد الإنفاق العام ونموه بمعدلات متزايدة وعالية ومن هنا تصبح هناك حاجة ضرورية وهو إلي أي مدي تستطيع الدولة فرض الضرائب؟ والي أي حد تبلغ الطاقة الضريبية الدخل القومي؟ وللإجابة على هذا السؤال يجب البحث في العوامل المحددة للطاقة الضريبية للاقتصاد وهي كتالي:

1. مستوى النمو الاقتصادي والفائض الاقتصادي: توجد علاقة طردية بين مستوى النمو الاقتصادي والذي يعبر عنه بمتوسط دخل الفرد من الدخل القومي، وبين الطاقة الضريبية للاقتصاد القومي، فكلما ارتفع مستوى النمو الاقتصادي كلما زادت الطاقة الضريبية، ويقصد بالفائض الاقتصادي الفرق بين الإنتاج الكامن والاستهلاك الضروري والإنتاج الكامن هو الإنتاج الذي يمكن الوصول إليه إذا كان جميع عوامل الإنتاج موظفة توظيفا كاملا وعلية يجب الاسترشاد بالفائض الاقتصادي لتحديد أسعار الضرائب.

2. نمط توزيع الدخل القومي: وهو كيفية توزيع الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية وهو ما يؤثر بدوره في الطاقة الضريبية، فكلما زاد التفاوت في توزيع الدخل كلما انخفضت الطاقة الضريبية والعكس صحيح.

3. التوزيع القطاعي للدخل القومي: تزيد الطاقة الضريبية كلما زاد نصيب القطاع الصناعي من الدخل القومي وتقل الطاقة الضريبية كلما زاد نصيب القطاع الزراعي من الدخل القومي.

4. حالة النشاط الاقتصادي: تتوقف الطاقة الضريبية للاقتصاد القومي على حالة النشاط الاقتصادي فالتضخم قد يزيد الحصيلة النقدية للضرائب ولكنه ينطوي على تقليل من قيمتها الحقيقية والانكماش يؤدي إلي نقص الحصيلة النقدية للضريبة وقد يزيد من قيمتها الحقيقية نتيجة لانخفاض الأسعار.

5. إنتاجية الإنفاق العام: إذا كانت إنتاجية الإنفاق العام مرتفعة كلما زادت الطاقة الضريبية.

6. الكفاءة الإدارية للأجهزة الحكومية المحصلة للضرائب: كلما تميزت الأجهزة الحكومية بالكفاءة الإدارية وقلت درجة التعقد في أداءها وزادت درجة قدرتها على تحصيل الضرائب سوف تؤدي إلي زيادة الطاقة الضريبية. وكلما انخفضت الكفاءة الإدارية للأجهزة الحكومية انخفضت الطاقة الضريبية. (أ. د. عبدالحميد، سنة 2010م: ص 317).

#### 7- محددات الطاقة الضريبية في ليبيا:

إن مستوي إيرادات الضرائب يتحدد بمدى توفر الطاقات الضريبية أكثر مما يتحدد الطلب من السلع العامة أو مستوي النفقات العامة ويرجع ذلك إلي أن البلدان النامية ومن بينها ليبيا تواجه ضغوط إنفاقية كبيرة وأيضاً ضيق وندرة القواعد الضريبية مما يجعلها غير قادرة على تمويل نفقاتها وهذا يجعل القواعد الضريبية مستغلة بالكامل، حيث يجب أن تتوافق القدرة على تحصيل الضرائب مع الطلب الكافي على السلع العامة لكي يتحقق مستوي معين من الإيرادات الضريبية، حيث الطاقة الضريبية تفسر مستوى إيرادات الضرائب في البلدان النامية ومن بينها ليبيا. (أ. المجبري، سنة 2003م: ص 89).

وقياس الطاقة الضريبية في ليبيا بالتطبيق على مؤشر بسيط وهو أن الطاقة الضريبية تساوي الناتج المحلي الإجمالي مطروحا منها الاستهلاك العام ومن خلال

الجدول رقم (1) نلاحظ أن الطاقة الضريبية من سنة 1980 حتى 2002م منخفضة إلي حد ما حتى سنة 2003م ازدادت لتصل إلي 103.5% وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي انعكس على زيادة الدخل في ليبيا ولقد استخدمنا الأرقام القياسية لما لها من دور في تبسيط الأرقام وتحديد النمو، إن مستوى النفقة العامة المرغوبة هو المحدد لمستوي الضرائب فنجد في البلدان المتقدمة إن مستوى الإنتاجية والدخل مرتفعين ليتوفر الكثير من الفائض الاقتصادي الذي يمكن فرض الضرائب عليه بعد توفير متطلبات الأساسية للاستهلاك، مما يوفر قاعدة ضريبية واسعة تزود الإيرادات العامة والنظام الضريبي بالمرونة اللازمة لكي يعتدل وفق حاجات الإنفاق العام. وهذه القواعد يجب إن تسلكه الدول النامية التي من بينها ليبيا (أ. المجبري، سنة 2003م: ص88).

### جدول رقم (1)

الطاقة الضريبية في ليبيا خلال الفترة (1980 - 2008 م)

بأسعار سنة 1980م = 100 بالأسعار الثابتة (بملايين الدنانير)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (1)	الاستهلاك العام (2)	حجم الطاقة الضريبية في ليبيا (1-2)	الرقم القياسي للناتج المحلي الإجمالي %
1980	10277.3	2350.5	7926.8	100
1981	8033.5	2708.8	5324.7	78.2
1982	7595.7	2509.3	5086.4	73.9
1983	6636.9	225.7	6411.2	64.6
1984	5341.5	1870.7	3470.8	51.9
1985	5183.6	1688.6	3495.0	50.4
1986	4299.4	1269.3	3030.1	41.8
1987	3555.1	955.5	2599.6	34.6
1988	3542.9	1257.6	2285.3	34.5

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (1)	الاستهلاك العام (2)	حجم الطاقة الضريبية في ليبيا (1-2)	الرقم القياسي للناتج المحلي الإجمالي %
1989	4065.0	1424.5	2640.5	39.6
1990	4331.4	1049.1	2640.5	42.2
1991	4162.2	1129.1	3282.3	40.6
1992	3965.6	1183.6	2782.0	38.7
1993	3528.0	1209.3	2318.7	34.4
1994	3253.9	758.4	2495.5	31.7
1995	3220.4	719.1	2501.3	31.4
1996	3315.6	780.8	2534.8	32.3
1997	3279.6	792.1	2487.5	31.9
1998	2853.7	755.6	2098.1	27.8
1999	3137.6	691.4	2446.2	30.6
2000	4044.9	830.1	3214.8	39.4
2001	5445.5	710.2	4735.3	53.0
2002	8472.2	1095.8	7376.4	82.5
2003	10631.9	1088.7	9543.2	103.5
2004	14041.3	1725.9	12315.4	136.7
2005	19051.2	1884.5	17166.7	140.4
2006	22424.9	2113.5	20311.4	165.3
2007	24227.4	2267.3	21960.1	178.6
2008	21614.5	2599.9	19014.6	159.3

المصدر:

1- الإدارة العامة للضرائب: قسم الاحصاء والتعداد (طرابلس، مطبوعات الدولة الليبية) موسوعة الضرائب، اعداد مختلفة.

2- مصرف ليبيا المركزي: النشرة الاقتصادية، ادارة البحوث والاحصاء (طرابلس، مطبوعات الدولة الليبية، سنة 1991، 2008م) المجلدان 35,48، أعداد مختلفة.

## خامساً: النموذج القياسي المقترح:

يعتبر الاستهلاك العام المعبر والمحدد الرئيسي والحقيقي للدخل ولقد تم اختياره كمتغير تابع اعتماداً على العديد من الآراء الاقتصادية فقد ربط العديد من الاقتصاديين من بينهم كينز حجم الاستهلاك العام وحجم الدخل فاعتبر إن الاستهلاك العام هو المتغير التابع في حين حجم الدخل المتغير المستقل  $C=F(Y)$  حيث أن الاستهلاك (C) يعتمد على الدخل (Y)، لأن ببساطة كلما كان انفاقنا للدخل سليماً كلما كان الاستهلاك رشيداً. والنموذج القياسي كالتالي:

$$CU=CO +b1GDP +b2TG - b3PU+Ut$$

حيث أن:

CU يمثل الاستهلاك العام في ليبيا كمتغير تابع.

GDP تمثل الناتج المحلي الاجمالي.

TG حجم التحويلات الضريبية في ليبيا.

PU يمثل حجم السكان في ليبيا.

UT يمثل المتغير العشوائي.

- أولاً: اختبار جذر الوحدة: لم يستقر متغير الاستهلاك العام CU إطلاقاً في أي درجة، إلا أنه استقر بعد أخذ التغير ومن ثم اللوغاريتم الطبيعي للسلسلة. بالنسبة للمتغير GDP استقرت بياناته عند المستوى (0) I وذلك عند مستوى  $\alpha = 5\%$ . أما التحويلات الضريبية TG لم تستقر عند المستوى، ولكنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى (1) I. في حالة المتغير حجم السكان PU فقد استقرت أيضاً عند المستوى (0) بمستوى معنوية  $\alpha = 5\%$ .

## جدول رقم (2)

يبين نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج باستخدام طريقة ADF

النتيجة	T الفروق الثانية	T الفروق الأولى	T المحسوبة المستوى	T الجدولية عند مستوى 1%	المتغير
X	2.07-	1.09-	0.99-	3.68-	CU
I (0)	--	--	3.02-	3.68-	GDP
I (1)	--	5.77-	1.60-	3.68-	TG
I (0)	--	--	2.62-	3.68-	PU

- النتائج المتحصل عليها في هذا الجدول هي باستخدام برنامج Eviews 10. وبعد استعراض نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات النموذج باعتماد منهج ديكي فولر المعدل (ADF) فإن الطريقة المناسبة لتقدير نموذج الدراسة هي استخدام منهج (ARDL).

## - ثانياً: نتائج اختبار نموذج ARDL :

تدل النتائج الواردة ضمن الملحق رقم (1) على تأثير الاستهلاك العام معنويًا بالمتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكذلك بالتحصيلات الضريبية حيث يتفاعل الاستهلاك طرديًا بالناتج، في حين يتأثر عكسياً بزيادة الضرائب على القطاع الاستهلاكي، في حين أن زيادة حجم السكان تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك العام بالرغم من عدم معنوية معامل حجم السكان. وهذا ما تثبته النظرية الاقتصادية، كذلك فإن اختبارات البواقي المتحصل عليها تدل على صحة فرضية التقدير وهذا من خلال كل من اختباري (Normality & LM). كما هو موضح بالمعادلة التالية:

$$\ln CU = 8.82 + 0.32 \ln GDP - 0.072 TG + 0.35 PU$$

(3.25)                      (-4.28)                      (0.57)

## جدول رقم (3)

حجم الاستهلاك العام و أهم المتغيرات الاقتصادية

ذات العلاقة بأسعار سنة 1980م = 100 بالأسعار الثابتة بملايين الدنانير

PU	TG	GDP	CU	السنة
حجم السكان	التحصيالات الضريبية	الناتج المحلي الإجمالي	الاستهلاك العام	
2.983	603	10277.3	2350.5	1980
3.106	617.8	8033.5	2708.8	1981
3.233	495.8	7595.7	2509.3	1982
3.367	472.2	6636.9	225.7	1983
3.642	457.9	5341.5	1870.7	1984
3.735	364.9	5183.6	1688.6	1985
3.829	326.6	4299.4	1269.3	1986
3.927	300.5	3555.1	955.5	1987
4.026	359.8	3542.9	1257.6	1988
4.128	344.5	4065.0	1424.5	1989
4.233	333.8	4331.4	1049.1	1990
4.341	246.8	4162.2	1129.1	1991
4.451	247.9	3965.6	1183.6	1992
4.564	190.7	3528.0	1209.3	1993
4.680	352.8	3253.9	758.4	1994
4.799	254.6	3220.4	719.1	1995
4.871	250.2	3315.6	780.8	1996
4.944	208.2	3279.6	792.1	1997
5.019	228.7	2853.7	755.6	1998
5.095	223.2	3137.6	691.4	1999
5.171	199.9	4044.9	830.1	2000
5.249	223.4	5445.5	710.2	2001
5.328	317.2	8472.2	1095.8	2002
5.400	344.2	10631.9	1088.7	2003
5.490	497.8	14041.3	1725.9	2004
5.573	401.8	19051.2	1884.5	2005

PU	TG	GDP	CU	السنة
حجم السكان	التحصيالات الضريبية	الناتج المحلي الإجمالي	الاستهلاك العام	
5.657	425.5	22424.9	2113.5	2006
5.742	560.7	24227.4	2267.3	2007
5.829	593.8	21614.5	2599.9	2008

المصدر:

1- الإدارة العامة للضرائب: قسم الاحصاء والتعداد (طرابلس، مطبوعات الدولة الليبية) موسوعة الضرائب، أعداد مختلفة.

2- مصرف ليبيا المركزي: النشرة الاقتصادية، ادارة البحوث والاحصاء (طرابلس، مطبوعات الدولة الليبية: سنة 1991-2008م) المجلدان 35,48، أعداد مختلفة

### خاتمة:

استهدف البحث توضيح أثر حجم الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العام في ليبيا، وقد تم استعراض حجم السكان في ليبيا باعتباره من أهم المؤشرات الداعمة للاستهلاك العام وايضا هذا المؤشر جوهر القوي العاملة والمتدربة في المجتمع. فيجب التركيز على اقتصاديات السكان حتى ينعكس إيجابا على الإيرادات العامة في ليبيا.

### 1- نتائج البحث:

أ- المعادلة المقدره المعروضة في البحث إن حجم السكان هو المتغير الأبرز في التأثير في حجم الاستهلاك العام في ليبيا.

ب- إن جميع المتغيرات المستقلة في الدراسة قد جاءت بعلاقة موجبة مع حجم الاستهلاك العام. ماعدا متغير التحصيلات الضريبية جاءت عكسية وهذا يدل على أن زيادة الضرائب تؤدي إلي الانخفاض في الاستهلاك العام في ليبيا.

ج - وفق الاختبار (LM) فإنه لا يوجد ارتباط داخلي بين المتغيرات المستقلة موضع الدراسة.

د- وفق اختبار (Normality Test) فإن النموذج يتوزع توزيعا طبيعيا.

هـ- التحصيلات الضريبية في ليبيا تحتاج إلى مزيد من العمل حتى تصل إلى الانسجام والمرونة بين النظام الضريبي والقطاعات المكونة للاقتصاد الوطني.

## 2- توصيات البحث:

أ- العمل على مراجعة النظام الضريبي الليبي وفق ما تقتضيه المرحلة.

ب- يجب التمييز بين أنواع الضرائب في ليبيا لان لكل منها أهداف.

ج- يجب العمل على دراسة السياسات الاقتصادية وخاصة السياسات المالية لدعم النظام الضريبي لما له من تأثير على حجم السكان والنتاج المحلي الإجمالي في ليبيا.

د- العمل على زيادة الأوعية الجمركية لما لها من إيرادات للخزانة العامة.

هـ- مراجعة الاتفاقيات التجارية بين ليبيا ودول العالم لتحقيق المصالح الليبية.

و- العمل على مرونة النظام الضريبي والجمركي لما له من تأثيرات على حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى ليبيا.

ز- العمل على تطوير تجارة العبور وخاصة بين أوروبا والدول الأفريقية مروراً بليبيا والعكس لما لها من زيادة في التحصيلات الجمركية الليبية.

ح- العمل على زيادة الناقلات التجارية البرية والبحرية والجوية لما لها من تأثير على زيادة حجم التجارة الدولية في ليبيا التي بدورها تعكس على زيادة الدخل القومي.

ط- العمل على تطوير المناطق التجارية الحرة لما لها من دعم كبير للاقتصاد الوطني وذلك لتدعيم التحصيلات للضرائب غير المباشرة.

ي- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي وخاصة بين الدول العربية وتنشيط التجارة البينية.

- أخيراً.. أن زيادة حجم التجارة الخارجية سوف تسهم في زيادة التنمية الاقتصادية في ليبيا ومن تم تحقيق الانفتاح الاقتصادي التي سوف يعكس إيجاباً على الدخل القومي و الطاقة الضريبية.

## المراجع

### أولاً: الكتب:

- 1- د. أفيفلة، المهدي محمد: سنة 1997م، النظم الجمركية والتجارة الدولية، تحليل نظم الضرائب الجمركية المحلية والدولية (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا).
- 2- د. أبوزريدة، مختار علي: سنة 1985م، المحاسبة الضريبية وفقاً للتشريع الليبي (بيروت، الناشر دار الجامعات والموسوعات).
- 3- أ. د. المهاني، محمد خالد: سنة 2013م، محاضرات في المالية العامة (المعهد الوطني للإدارة العامة البوابة الإلكترونية).
- 4- د. حسين، وجدي محمود: سنة 1996م، المالية الحكومية والاقتصاد العام (المنصورة، الناشر جامعة المنصورة).
- 5- د. حشيش، عادل أحمد: سنة 1992م، أساسيات المالية العامة (القاهرة، الناشر دار النهضة العربية).
- 6- د. خصاونة، محمد: سنة 2014م، المالية العامة النظرية والتطبيق (عمان، دار المناهج للنشر).
- 7- د. سلوم، حسين: سنة 1995م، القانون المالي والضريبي دراسة مقارنة (بيروت، الناشر دار الفكر اللبناني).
- 8- د. عجام، هيثم صاحب: سنة 1997م، المالية العامة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي (بيروت، الناشر الهيئة القومية للبحث العلمي).
- 9- د. عجام، هيثم صاحب، د. سعود، علي محمود: سنة 200م، تخطيط المال العام (عمان، الناشر دار الكندي، الطبعة الأولى).
- 10- د. عبدالرزاق، محمود حامد: سنة 2009م، اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق (القاهرة، الناشر مكتبة الحرية للتوزيع).

- 11- د. بربوني، حقي اسماعيل: سنة 1999م، مبادئ المالية العامة ومالية ليبيا، (طرابلس، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية).
- 12- أ. د. عبد الحميد، عبدالمطلب: سنة 2010م، اقتصاديات المالية العامة، (القاهرة، الناشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات).
- 13- د. طاقة، محمد، د. العزاوي، هدي: سنة 1994م، اقتصاديات المالية العامة (القاهرة، دار المسرة للنشر).

#### ثانيا: التقارير والدوريات:

- 1- د. أبوسينية، محمد عبد الجليل: "الرسوم الجمركية كأحد أنواع الضرائب غير المباشرة" بحث مقدم إلى ندوة النظام الضريبي في ليبيا أسسه وتطبيقاته، (بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، سنة: 1997م).
- 2- أ. المجبري، فتحي عبد الحفيظ: "قياس الجهد الضريبي في البلدان النامية دراسة اقتصادية قياسية 1992-1997م"، ندوة النظام الضريبي في ليبيا التقييم والإصلاح، (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، سنة 2003م).
- 3- د. الشريف، أحمد سعيد: "السياسة الضريبية كأداة لإعادة توزيع الدخل" بحث مقدم إلى ندوة النظام الضريبي في ليبيا، (بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية سنة 1993م).
- 4- د. تركي، محمود ابراهيم عبدالسلام: "أساليب التحليل الكمي في تحديد الطاقة الضريبية في مصر" الزقازيق، جامعة الزقازيق (1980م).
- 5- د. عزيز، مجمد، د. الفاخرى، محمود سعيد: "الضرائب غير المباشرة في الاقتصاد الليبي" بحث مقدم إلى ندوة النظام الضريبي في ليبيا أسسه وتطبيقاته، (بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، سنة 2003م).

- 6- د. جمعة، صلاح الدين: "الإيرادات العامة ودورها في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2012م)" بحث مقدم إلي مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، العدد الرابع 2014م
- 7- أ. خلاط، سراج محمد: "دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي" بحث مقدم إلي المجلة الجامعة كلية الاقتصاد صرمان، العدد الخامس عشر، المجلد الثالث، 2013م.
- 8- مسيمي، دلال عيسي موسى: "السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني" رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية فلسطين، 2006م.
- 9- د. هندي، جمال محمد: "العوامل المؤثرة على الطاقة الضريبية في الاقتصاد الليبي" رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس 2006م
- 10- د. فياض، محمد خليل: "محددات الضرائب في ليبيا" دراسة اقتصادية قياسية، بحث مقدم إلي ندوة النظام الضريبي في ليبيا، الجزء الثاني، (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الأولى، سنة 2003م).
- 11- عبدالمجيد، سابق عبدالله: "العوامل المؤثرة في الحصيلة الضريبية في السودان خلال الفترة (1985-2010)" رسالة دكتوراة، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، سنة 2011م.

الملاحق:

الملحق رقم (1)

نتائج اختبار (ARDL)

Dependent Variable: SERIES02

Method: ARDL

Date: 09/28/19 Time: 22:23

Sample (adjusted): 1984 2008

Included observations: 25 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic):

Fixed regressors: SERIES03 SERIES04 SERIES05 C

Number of models evaluated: 4

Selected Model: ARDL(4)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7942	0.264929	0.103296	0.027366	SERIES02(-1)
0.6561	0.453277	0.082919	0.037585	SERIES02(-2)
0.0968	1.757873	0.073945	0.129986	SERIES02(-3)
0.0047	3.252357	0.072228	0.234913	SERIES02(-4)
0.0005	-4.283027	0.016836	-0.072108	SERIES03
0.5711	0.577611	0.622539	0.359585	SERIES04
0.2464	-1.200601	128.1783	-153.8910	SERIES05
0.2441	1.206713	731.0193	8.821303	C
1274.024	Mean dependent var	0.947222	R-squared	
540.1004	S.D. dependent var	0.925490	Adjusted R-squared	
13.07890	Akaike info criterion	147.4285	S.E. of regression	
13.46894	Schwarz criterion	369497.6	Sum squared resid	
13.18708	Hannan-Quinn criter.	-155.4863	Log likelihood	
1.987905	Durbin-Watson stat	43.58644	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

## الملحق رقم (2)

## نتائج اختبار (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

0.9821	Prob. F(2,15)	0.018124	F-statistic
0.9703	Prob. Chi-Square(2)	0.060268	Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 09/28/19 Time: 22:30

Sample: 1984 2008

Included observations: 25

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9872	0.016322	0.110471	0.001803	SERIES02(-1)
0.9901	0.012601	0.091468	0.001153	SERIES02(-2)
0.9886	-0.014523	0.078933	-0.001146	SERIES02(-3)
0.9834	-0.021171	0.077666	-0.001644	SERIES02(-4)
0.9767	0.029691	0.018123	0.000538	SERIES03
0.9661	-0.043193	0.682386	-0.029475	SERIES04
0.9738	-0.033344	139.1932	-4.641288	SERIES05
0.9729	0.034562	794.6972	27.46605	C
0.8843	-0.148078	0.288046	-0.042653	RESID(-1)
0.9115	-0.112987	0.298020	-0.033672	RESID(-2)
-1.57E-13	Mean dependent var	0.002411	R-squared	
124.0795	S.D. dependent var	-0.596143	Adjusted R-squared	
13.23649	Akaike info criterion	156.7603	S.E. of regression	
13.72404	Schwarz criterion	368606.9	Sum squared resid	
13.37171	Hannan-Quinn criter.	-155.4561	Log likelihood	
1.948442	Durbin-Watson stat	0.004028	F-statistic	
		1.000000	Prob(F-statistic)	

### الملحق رقم (3) نتائج (Normality Test)

